

سياسة السكن الريفي في الجزائر

Algeria's rural housing policy

(1) * حاج محمد فضيلة

(1) جامعة معسكر، البريد المهني: fadila.hadj_mohamed@univ-mascara.dz

تاريخ النشر: 2023/06/30

تاريخ القبول: 2023/02/20

تاريخ الإرسال: 2023/ 01/ 06

ملخص:

إنّ توفير السكن اللائق والملائم يعتبر هاجسا يشغل بال المواطن في مختلف الدول، حيث توليه الحكومات أهمية بالغة وذلك لما له من أهمية في توفير الأمن والاستقرار وتحقيق السلم الاجتماعي، وانعكاسات ذلك على الجانب الاقتصادي بصورة عامة، ومنه المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة. يعد قطاع السكن واحدا من أهم القطاعات التي تحظى باهتمام كبير و واسع سواء من قبل الدولة أو المواطن، فهذا الأخير يعتبر السكن من الضروريات التي يعجز عن العيش بدونها كونه يشكل ركنا أساسيا في حياته، لذا فهو يسعى دوما لتوفير سكن لائق يضمن له الاستقرار والعيش بكرامة. وتماشيا مع النمو الديمغرافي المستمر، ازدادت حدة الطلب عليه وعرف عدة تطورات وتعقيدات في آن واحد، وأصبح الهاجس والعائق الأكبر لكثير من المجتمعات في نموها الاقتصادي والاجتماعي، هذا ما يبرر الاهتمام الكبير والمتزايد الذي توليه الدول لقطاع السكن من خلال تبني سياسات وبرامج سكنية مختلفة تهدف النهوض بواقع القطاع وحل مختلف مشاكله.

كلمات مفتاحية: سياسة السكن الريفي، السياسة السكنية، برنامج السكن الريفي ، التنمية المحلية

Abstract:

The provision of adequate and adequate housing is a concern of concern to citizens in various States, where Governments attach great importance to the importance of providing security, stability and social peace, and its implications for the economic aspect in general, including contributing to inclusive development in general and local development in particular.

The housing sector is one of the most important sectors of great interest and great concern both by the State and by citizens. Housing is one of the necessities without which it is unable to live as a cornerstone of its life, so it always seeks to provide decent housing that ensures stability and dignity. In line with sustained demographic growth, demand has intensified and several developments and complexities have been identified simultaneously, and many societies' greatest concern and obstacle to their economic and social development justifies the considerable and growing attention that States are paying to the housing sector through the adoption of various housing policies and programmes aimed at promoting the realities of the sector and solving its various problems.

Keywords: rural housing policy, housing policy, rural housing program, local development.

(1)* حاج محمد فضيلة

مقدمة:

يعد برنامج السكن الريفي واحدا من البرامج الطموحة التي تبنتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة مع عودة السلم والاستقرار الأمني، رغبةً منها في تثبيت ما تبقى من السكان اللذين أجبروا خلال العشرية السوداء على ترك قراهم ومناطقهم الريفية والنزوح نحو المدن والمناطق العمرانية الحضرية، حيث أنّ تنقل العديد من العائلات الريفية إلى المدن والقرى الأهلة بالسكان أثر سلبا على المعيشة أو حتى بالنسبة لسكان المدن، فقد أدى النزوح من الأرياف إلى غلاء السكنات وهناك من ضاق به الحال وزاحم أقاربه، غير أنّ سياسة السكن الريفي فيما بعد ساهمت في حل المشكل من خلال عودة نسبة كبيرة من سكان الريف، وحتمت الظروف على البعض البقاء في المدن.

أ. الاشكالية:

كيف تساهم سياسة السكن الريفي في تثبيت السكان؟

وعلي ضوء الاشكال الرئيسي يمكن صياغة التساؤلات التالية:

- ما هي الآليات المستخدمة في سياسة السكن الريفي ؟

- فيما تتمثل طبيعة وأهداف برنامج السكن الريفي؟

- ما هي أهم النتائج التي حققها برنامج السكن الريفي؟

ب. أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من خلال أهم التطورات للنظام المحلي و الذي يأخذ الطابع الشكلي و من اجل بناء نظام اداري محلي يقوم علي اساس النظام الاساسي للوظيفة العمومية و التي تأخذ مسارين هما المسار الرأسي والذي يتضمن تحويل السلطات والمسؤوليات و الوظائف من الحكومة المركزية الي الاجهزة الادارية المحلية والمسار الافقي الذي يتضمن تمكين المجتمعات المحلية من ان تشارك في تخطيط و تنفيذ الانشطة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و التي تهدف الي تقوية و دعم قدرات الافراد للمشاركة في التنمية.

وتكمن أهمية دراسة هذا الموضوع أساسا في كونها تمس قطاعا حساسا والمتمثل في قطاع السكن، وتبرز مدى اهتمام الدولة بتطوير هذا القطاع كونها على دراية تامة بالدور الكبير الذي يلعبه في تحقيق التنمية. إضافة إلى معرفة واقع السكن في المناطق المحلية ومدى قدرة برنامج السكن الريفي على تحسين هذا القطاع في إطار ما يعرف بالتنمية المحلية؛ أي تحسين وضعية المواطن المحلية من خلال الاعتماد على هذا البرنامج كآلية لتحقيق ذلك.

مقاربة الاداء الوظيفي : الإنسان بكل ما يحصيه من قيم فهو قيمة اقتصادية و إنتاجية و استهلاكية بل و حتى قيمة روحية إنسانية حيث أضحى الفرد عامل مهم في المؤسسة بعدما كان عامل مهم مثله مثل الآلة التي تشتغل بل و أصبح مدى نجاح المؤسسة مرتبط بالدرجة الأولى بالفرد الذي يعد الجزء الأهم من الوظيفة الإدارية التي ترتبط بعملية الأشخاص أكثر من ارتباطها بمبادئ عامة بالفرد هو جوهر المؤسسة وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى تقدير العنصر البشري و مدى اعتباره مؤثرا مهما وإن هذه التسمية مرت عليها مراحل طويلة تطورت بتطور علم الإدارة باعتباره حقلا مهما من الحقول العلمية .

ج.المنهج المتبع:

الوصفي التحليلي من خلال أسلوب الاستبطان الذي يقوم علي استنتاج أفكار معينة من ظاهرة عامة ،بمزج التحليل الواقعي بين التشخيص و المعالجة ،و تمت الاستعانة بالعديد من الدراسات و البحوث و التقارير و المراجع المختلفة التي ساعدتنا في تحليل الأفكار و ربطها مع بعضها البعض بصورة منطقية و علمية ،و التي أوصلتنا إلي خلاصات و نتائج علمية في مجال تنمية الادارة المحلية و تفعيل الاداء الوظيفي .

مقرب نظرية النظم: يبين مخرجات ومدخلات العملية الادارية.

الاقتراب القانوني المؤسسي: الذي يستعمل في بعض القوانين والتشريعات الموضوعة من طرف الدولة داخل الادارة من حيث تحسين المستوى وتطوير الاداء .

1. مفهوم السكن الريفي

يعتبر السكن ضرورة حتمية في حياة الإنسان، وهو ما جعل هذا الأخير يعمل جاهدا للحصول عليه، فهو الحيز المكاني الثابت الذي يتجسد من خلاله تلبية حاجاته من راحة، أمن واستقرار وكرامة، فكانت ولازالت المجتمعات تعوم بتقديم خدمات وتسهيلات للفرد باعتباره كانت يسعى إلى تحقيق المزيد من الرفاهية السكنية، وإشباع المزيد من احتياجاته المادية والمعنوية فجميع مجالات الحياة، فالسكن يحقق معادلة الاستقرار والحياة الكريمة¹.

إن الجزائر وكغيرها من الدول تبنت مجموعة من البرامج والمخططات السكنية تهدف تحقيق التنمية، حيث يعد برنامج السكن الريفي واحدا من أهم هذه البرامج، فهو عبارة عن برنامج سكني تساهمي موجه للمناطق الريفية، بحيث تساهم فيه الدولة بإعانة مالية تقدمها لمواطن من أجل بناء سكن على مستوى بلدية إقامته، بينما يساهم هو بالأرض المخصصة للبناء وأشغال البناء كذلك، فهو بذلك برنامج يجمع بين جهود الدولة والمواطن من أجل القضاء على أزمة السكن من جهة وتحقيق التنمية من جهة أخرى² .

1.1 تعريف السياسة السكنية:

عبارة عن مجموعة منتظمة من المقاييس الموضوعية من طرف الدولة، والهدف الرئيسي منها في وضع الوسائل وآليات التدخل في السوق السكني، وضمان التوازن العام بين العرض والطلب وذلك في ظلّ احترام معايير السعر والكمية المحددة³.

ومن الخصائص المتعلقة بالسياسة السكنية تتمثل فيما يلي:

- للسياسة السكنية دور هام في تطوير وهو المجتمع.
- السياسة السكنية تهدف إلى الحد من سوء توزيع السكان على مستوى قطر البلد عن طريق تشجيع السكنات الريفية، باعتبار جلّ السكان يتمركزون وبكثرة في المناطق الصناعية والمدن الكبرى.
- السياسة السكنية تأخذ بعين الاعتبار مشكل الندرة الاقتصادية نتيجة نقص الموارد الاقتصادية من جهة، وزيادة الحاجات من جهة أخرى⁴.

ومدى نجاح السياسة السكنية يكمن هذا الترابط بين هذا القطاع الحساس أي قطاع السكن وباقي القطاعات الأخرى، وذلك من خلال أدوات وآليات (القوانين والمراسيم التنفيذية، قلة مؤسسات متخصصة، الضرائب والإعانات)، والتي تنبثق عنها أسعار الفائدة وتأطير القروض وفرض الضرائب والرسوم الجمركية وكذا تشجيع الاستثمارات العمومية وإقرار حقوق الملكية... الخ، كلها عوامل تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على تسيير وتطوير قطاع السكن وانتعاش هذا الأخير يجذب ورائه كلّ القطاعات الأخرى، ومن ثمّ زيادة في النمو الاقتصادي والتخفيض من البطالة والارتفاع في الدخل القومي⁵.

ويعتبر الحق في السكن أساسي للإنسان يقتضي وضعه في الإطار الصحيح له، فهو حق عالمي جرى توضيحه وتحديد أبعاده وجزء في القانون الدولي لحقوق الإنسان، فالسكن حق للإنسان كونه مكان يضمن له العيش بكرامة وأمان ويوفر ما من شأنه الحفاظ على خصوصيته بناء على علاقات عائلية واجتماعية، وهو الفضاء الذي يعطي الفرصة لسكانيه لقدرة على الإبداع والمشاركة النشطة والفعالة في الحياة الاجتماعية⁶.

السكن شرط أساسي لضمان وتحقيق الحريات المختلفة سواء ما تعلق منها بالانتماء لجماعة أو بإقامة العلاقات معها، وذلك بالطبع في إطار من الخصوصية بما يضمن ويحمي تلك العلاقات مع المجتمع الذي ينتمي إليه الفرد⁷.

1.2 تعريف السكن الريفي:

عرف الأستاذ **R. Lebeau** نمط توزيع المنازل الفلاحي داخل المحيط باعتبار هذا الأخير تراب تمارس به المجموعات الريفية والمجموعات الفلاحية، الأنشطة الفلاحية والحقوق الزراعية⁸.

وتتصف هذه المساكن بعدة صفات أهمها:

- قديمة البناء مبنية من الطين.
- سوء الإضاءة فهي سيئة بالمسكن الريفي سواء ليلا أو نهارا وضعيفة للغاية.
- رمي الفضلات نتيجة لانعدام المراحيض ودورات المياه، وهو معروف في المساكن الريفية⁹.

3.1 تعريف الوحدة السكنية:

تختلف الوحدات السكنية من حيث عدد أجزائها وطرق تنظيمها وكيفية تنقل الأفراد من جزء لآخر بداخل فضاء المسكن، وتشمل أي وحدة سكنية الغرف والمطبخ والحمام والممر للهو.

يعرف المخطط برسوماته الهندسية وبياناته لقضاء مسكن ما باسم مخطط المسكن، ويعتبر جزء من نظام فضائي واجتماعي يشمل بالطبع نمط الحياة، فالتقرير في استخدام الفضاء هو تصور للمسكن بكل أجزائه وأقسامه، كونه يبرز في نفس الوقت بطريقة فنية نمط الوحدة السكنية، ويوضح بشكل دقيق كيفية استعمال فضاء المسكن وفق نمط الحياة الذي يعكس حين إنجازه "طابع الشخصية العائلية والفرد وتقديره الاجتماعي".

ظلت العلاقة بين الإنسان ومسكنه ثابتة مهما تعددت نماذج الوحدات السكنية عبر العصور وما توفره من أمن وطمأنينة والاحتماء من جميع المؤثرات المناخية المختلفة باستعمال المواد الطبيعية في البناء على أساس معارف تقنية وتطبيقية، والتي أسهمت بصورة إيجابية في إيجاد وحدة سكنية ذات حجم معين وظيفته إظهار الأجزاء، ذات الاستعمال اليومي، حيث يبرز من خلال هذا الناتج العملي الفني مسكن ذو وظيفة شكلا ومضمونا يتمثل في بعدين أساسيين، بحيث يكون في الأول الحكم لأفراد العائلة على القيمة الفنية للوحدة السكنية باعتبارهم يعيشون بداخل فضاءها معبرين عن المحسوس، أما في الثاني فيرجع الحكم إلى كل أفراد التمتع على القيمة الفنية لظاهر المسكن والتعبير عنه، وعليه يمكن القول أنّ المسكن يتخذ من تواجده في المكان فضاء خاصا ومميز كإبداع مادي مركب من محسوس وظاهر هو نتاج فكرة وإرادة الإنسان عن طريق الممارسة الإبداعية التي تتبلور في مخيلته بتواجده كعنصر في المجتمع¹⁰.

ويبقى مفهوم السكن لدى المجتمعات ثابت رغم اختلاف ثقافته باستثناء متغير وحيد وهو شكل ونوع الوحدة السكنية التي هي منطق الإنسان وبالأحرى نمط حياته وتصوراته المختلفة المتمثلة في الأحاسيس والمشاعر. ليست تلك الثقافة التي هي ذلك الكل المركب الذي يشمل العلم والدين والفن والمعارف الشعبية من منظور القيم وعادات المجتمعات سبب وحيد في إبداع الأنماط العديدة من الوحدات السكنية، بل للقدرات العلمية أيضا دور في ذلك من خلال استغلال المواد الطبيعية المتواجدة في المحيط أو المستوردة من أماكن بعيدة واستعمالها بصورة دقيقة في العمار.

استعمل الإنسان منذ القدم المواد الطبيعية المتوفرة في المحيط كالحجارة والخشب والطوب في بناء مسكنه، ولا تزال حتى الآن مستعملة ولكن في أحجام وأشكال مبسطة تتميز بالخفة والأناقة بفضل دور الآلات والأدوات والوسائل الحديثة، كما أسهمت الدراسات العلمية في ابتكار مواد جديدة تستعمل في البناء كالخرسانة المسلحة واستخدام مادتي الحديد والخشب بتقنيات جد متطورة¹¹.

2. برنامج السكن الريفي كآلية لتحقيق التنمية المحلية:

1.2. تعريف التنمية المحلية:

تستهدف التنمية المحلية تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق وفي مقدمة مهامها تنفيذ مشروعات البنى الأساسية ضمن النطاق المحلي، إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق فرص العمل والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل وتتعدد تعريفاتها، وفق مقاربات متنوعة ترتبط بأسلوب العمل التنموي، أو الأهداف التنموية، واللامركزية الإدارية.

يمكن النظر للتنمية المحلية على أنها الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة، وتوظيفها للرفي بالإنسان وتحسين دخله، وتوفير قسط وافر من الخدمات الأساسية له ولأسرته ولمجتمعه وهذا لا يحدث إلا بوجود آفاق وتطلعات على المستوى المحلي تتمثل في تفعيل دور المواطن في التنمية المحلية عن طريق استخدام مناهج علمية تيسر الوصول للأهداف المعنية لتحقيق التنمية على المستويات المحلية؛ فهي طريق لإثراء وتنويع الأعمال الاقتصادية والاجتماعية في إقليم معين من خلال ربط موارده وثرواته واستغلالها بحيث يمكن أن يصبح منتج جيد يخدم سكان ذلك الإقليم¹².

وأما أحمد رشيد فقد عرفها على أنها تلك السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية، فهي تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات بتحسين نظام توزيع الدخل¹³.

وفي تعريف آخر لـ: آرثر دونهام: أنها نشاط منظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع، وتنمية قدرته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني، والمساعدات الذاتية للمواطنين، ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية¹⁴.

يندرج برنامج السكن الريفي في إطار سياسة التنمية المحلية، ويهدف لتنمية المناطق الريفية خاصة وتثبيت السكان المحليين، ويتمثل في تشجيع الأسر لإنجاز سكن لائق في محيطهم الريفي في إطار البناء الذاتي.

إنّ تبني الدولة لهذا البرنامج يعكس مدى أهمية قطاع السكن، والدور الكبير الذي يلعبه في تحقيق التنمية وبالعودة لمضمون برنامج السكن الريفي نجد أنه يجمع بين مساهمة كل من الدولة والمواطن، بحيث أنّ مساهمة الدولة تكون من خلال تقديم إعانة مادية للمستفيد مقدرة بمبلغ مالي يختلف من منطقة لأخرى بينما تتمثل مشاركة المستفيد في توفيره لقطعة أرض تكون ملكه ومشاركته أيضا في تنفيذ وإنجاز الأشغال¹⁵.

يعد برنامج السكن الريفي واحدا من البرامج الطموحة التي تبنتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة مع عودة السلم والاستقرار الأمني، رغبةً منها في تثبيت ما تبقى من السكان اللذين أجبروا خلال العشرية السوداء على ترك قراهم ومناطقهم الريفية والنزوح نحو المدن والمناطق العمرانية الحضرية، حيث أنّ تنقل العديد من العائلات الريفية إلى المدن والقرى الآهلة بالسكان أثر سلبا على المعيشة أو حتى بالنسبة لسكان المدن، فقد أدى النزوح من الأرياف إلى غلاء السكنات وهناك من ضاق به الحال وزاحم أقاربه، غير أنّ سياسة السكن الريفي فيما بعد ساهمت في حل المشكل من خلال عودة نسبة كبيرة من سكان الريف، وحثمت الظروف على البعض البقاء في المدن¹⁶.

2.2. صلاحيات البلدية في مجال السكن والتنمية:

• في مجال السكن:

- السهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء ذات العلاقة ببرامج التجهيز والسكن.

- السهر على احترام الأحكام في مجال مكافحة السكنات الهشة غير القانونية.

- توفر البلدية في مجال السكن الشروط التحفيزية للترقية العقارية، كما تبادر أو تساهم في ترقية برامج السكن¹⁷.

• في مجال التنمية:

○ يكون اختيار العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي.

○ يشارك المجلس الشعبي البلدي في إجراءات إعداد عمليات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وتنفيذها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

○ يبادر المجلس الشعبي البلدي بكل عملية ويتخذ كل إجراء من شأنه التحفيز وبعث تنمية نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية ومخططها التنموي¹⁸.

3.2. كيفية الحصول على إعانة الدولة لبناء سكن ريفي:

للحصول على مساعدة الدولة يجب تقديم ملف يحتوي على:

- طلب الإعانة المالية لبناء سكن ريفي (استمارة من الصندوق الوطنية للسكن).

- تصريح بعدم الملكية العقارية والاستفادة من إعانة الدولة.

- مستخرج من شهادة الميلاد رقم 12 للطالب وزوجه بالنسبة للمتزوجين.

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.

- وثيقة تثبت مداخيل الطالب وزوجه.

- وثيقة تثبت الإقامة.

- وثيقة تثبت مزاوله نشاط في الوسط الريفي.

- وثيقة تثبت الاستحواذ على قطعة أرض صالحة للبناء.

يودع الملف لدى المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا¹⁹.

وللاستفادة من إعانة الدولة لبناء سكن ريفي يجب توفر بعض الشروط:

- إثبات أنّ دخل الزوجين يقل أو يساوي ست مرات الحد الأدنى الوطني المضمون.

- لم يستند من قبل من التنازل عن مسكن مملوك للدولة أو من دعم الدولة للسكن.

- لا يمتلك ملكية تامة أي سكن ذو استعمال سكني.

- لا يملك أرض للبناء ماعدا إذا كان الغرض منه استيعاب البناء الريفي موضوع

المساعدة²⁰.

إنّ استفادة الكثير من مواطني أي بلدية من سكنات ريفية في إطار برنامج السكن الريفي

شكل انعكاسا إيجابيا على البلدية واقعها ككل، ولعلّ من أهم ما حققه برنامج السكن الريفي:

-انتعاش قطاع السكن من خلال انتشار السكنات وظهور أحياء حضرية جديدة على

مستوى إقليم البلدية.

- زيادة نسبة اليد العاملة، باعتبار أنّ إنجاز الأشغال عند القيام بعملية بناء سكن ريفي معين يحتاج إلى

عدد معتبر من العاملين، هذا ما ساهم في التقليل من نسبة البطالة وانتشار مهنة البناء بكثرة.

- انتعاش التجارة داخل إقليم البلدية، حيث عمد بعض المستفيدين من السكنات الريفية إلى تخصيص الجزء

السفلي من السكن إلى إقامة محلات تجارية على اختلافها، هذا ما أدى إلى توسع وانتشار التجارة في البلدية.

- في الجانب الاجتماعي أيضا نجد أنّ الحصول على سكن لائق بالنسبة لعدد من المواطنين يبعث في داخلهم الشعور بالراحة والاطمئنان، وكما هو معروف فإنّ راحة الفرد نفسيا وإحساسه بالاستقرار تجعله أكثر تركيزا في حياته اليومية عامة وفي إتقانه لعمله خاصة.

ويعد برنامج السكن الريفي واحدا من البرامج التي انتهجتها الدولة لتحقيق التنمية المحلية، وهو بمثابة العمود الفقري للتنمية الوطنية، هذا ما يفسر أنّ حصة السكن الريفي من البرنامج القطاعي للسكن خلال الخماسي الفارط تبلغ 900 ألف وحدة، ما يعادل 10 % من إجمالي البرنامج. هذا ما أقرته الحكومة بموجب نص قانوني جديد، رفع قيمة المساعدات الموجهة لدعم بناء السكنات الريفية بمناطق الجنوب إلى مليون دينار جزائري شريطة ألا يقل دخل المستفيد عن 06مرات الأجر الوطني المضمون أو ما يساويه، وقد رفعت الحكومة من سقف المساعدات الموجهة مباشرة لدعم بناء السكنات الريفية بمناطق الجنوب من 700 ألف دينار إلى مليون دينار جزائري لفائدة سكان 10 ولايات.

كلّ هذه النتائج التي حققها برنامج السكن الريفي بالنسبة للبلدية تحسب جميعها في اتجاه واحد، المتمثل في الهدف الرئيسي للبرنامج ألا وهو تحقيق التنمية المحلية والريفية

خاتمة:

إنّ مساهمة برنامج السكن الريفي في تحقيق التنمية المحلية يرتبط باستفادة المواطنين من السكنات، حيث أنّ العلاقة بين قطاع السكن وكافة مجالات التنمية متداخلة تداخلا وثيقا، وذلك يظهر جليا من خلال تقاطعهما في الهدف نفسه والمتمثل في تحسين نوعية الحياة إلى الأفضل، لذلك فقد تبنت الدولة الجزائرية برنامج السكن الريفي في إطار سياستها الرامية لتنمية المناطق المحلية خاصة الريفية منها، حيث ساعد هذا البرنامج وبشكل كبير في تحقيق التنمية المحلية على مستوى مختلف البلديات الريفية للوطن، من خلال استفادة عدد كبير من المواطنين من إعانات مالية من قبل الدولة لبناء سكنات ريفية على مستوى بلديات إقامتهم، فمجرد حصول المواطن على سكن لائق هو تحسين لوضعية حياته المزرية وهذا ما تهدف إليه التنمية أساسا، ما من شأنه تعزيز الترابط بين كلّ من السكن والتنمية.

و الجزائر كغيرها من الدول شهدت تحولا كبيرا في نظامها السياسي الذي كان له الأثر الكبير على دور الإدارة المحلية في التنمية المحلية.

إنّ التنمية المحلية تعتمد على مبدأ البناء القاعدي للمجتمع من الأسفل للوصول إلى التنمية الشاملة في جميع المجالات، وهذا ليتحقق إلا في وجود هيئة قاعدية.

أصبح الأداء في الإدارة المحلية الركيزة الأساسية لأي تنمية إدارة في المنظمات ونظرا للوضعية المضطربة التي آلت إليها الإدارة الجزائرية وخاصة الإدارة المحلية كالبليات خاصة، و ما آلت إليه بالرجع السلبي على تنمية الإدارة المحلية، و بالتالي هناك تأثير على التنمية المحلية و التي لها انعكاس على التنمية الوطنية ؛ فيمكن القول أنّ تبني الدولة لبرنامج سكني كأداة لتحقيق التنمية والربط بين هذان المتغيران كان بمثابة قفزة نوعية في مجال التخطيط المركزي، حيث أنّ الدولة استطاعت أن تمس نقطة حساسة في حياة المواطن يركز عليها تحسين أوضاع معيشتهم فالأهمية الكبيرة التي يكتسيها قطاع السكن تقتضي وجود سياسات حكومية وبرامج موجهة أساسا للنهوض بهذا القطاع وهذا راجع للدور الكبير الذي يلعبه في تحقيق عملية التنمية.

الهوامش

¹ محمد بن يحيى، واقع السكن في الجزائر واستراتيجية تمويله، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في، 2011/2012 العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، ص 11-12.

² محمد بن يحيى، مرجع سابق ص 11-12.

³ دليسي عبد الحميد، دراسة في العمران والإسكان. عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر، 2007، ص 37-40.

⁴ داود أحمد، السكن الشعبي بوادي برقش ولاية عين تموشنت - دراسة فنية معمارية. رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الفنون الشعبية، جامعة تلمسان، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية - قسم التاريخ وعلم الآثار، 2013/2012، شعبة الفنون الشعبية، ص 21.

⁵ داود أحمد، مرجع سابق، ص 21.

⁶ دليسي عبد الحميد، مرجع سابق، ص 37-40.

⁷ دليسي عبد الحميد، مرجع سابق، ص 37-40.

⁸ هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، برنامج تجديد الريفي 2006-2013 رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2014/2013، ص 16.

⁹ غنيم السيد رشاد، دراسات في علم الاجتماع الريفي. ط 1، د.م.ن: دار المعرفة الجامعية، 2008، ص 61-64.

¹⁰ داود أحمد، مرجع سابق، ص 21.

¹¹ داود أحمد، مرجع سابق، ص 21.

¹² Nail Marzoug. Kouadzia noureddine. Amara fatah. "Gouvernance urbaine et développement local en Algérie quels enjeux pour les métropoles régionales : cas annaba". Revue des sciences humaines. université de Mohamed khider Biskra ? n°24. 2012,p10.

¹³ ناجي عبد النور، "نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة"، مجلة أكاديميا، العدد 1 جانفي 2012، ص 29.

¹⁴ جميل أحمد الجويد، "مسار تنمية الإدارة المحلية ومعوقاتها في الجمهورية اليمنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2004، ص 42.

¹⁵ مهنا محمد نصر، أساليب وسائل تقوية الأجهزة المحلية. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص. ص 95-97.

¹⁶ مهنا محمد نصر، مرجع سابق، ص. ص 95-97.

¹⁷ المادة 115 و 119 من قانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 يونيو 2011، الجريدة الرسمية، العدد 37. 3 يوليو 2011.

¹⁸ المواد 107. 108-111 من قانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية المؤرخ في 22 يونيو 2011، الجريدة الرسمية، العدد 37. 3 يوليو 2011.

¹⁹ المادة 2 و 3 من المرسوم التنفيذي رقم 10-235، المؤرخ في 10 أكتوبر 2010 المحدد لمستويات الإعانة المباشرة الممنوحة من طرف الدولة للحصول على ملكية سكن جماعي أو لبناء سكن ريفي ومستويات مداخل طالبين هذه السكنات، وكذا كفاءات منح هذه الإعانة، الجريدة الرسمية، العدد 34-15 أكتوبر 2010.

²⁰ المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 10-235. المؤرخ في 10 أكتوبر 2010 المحدد لمستويات الإعانة المباشرة الممنوحة من طرف الدولة للحصول على ملكية سكن جماعي أو لبناء سكن ريفي ومستويات مداخل طالبين هذه السكنات، وكذا كفاءات منح هذه الإعانة، الجريدة الرسمية، العدد 34-15 أكتوبر 2010.

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر

المؤلفات:

1- دليسي عبد الحميد، دراسة في العمران والإسكان. عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر، 2007، ص 37-40.

2- غنيم السيد رشاد، دراسات في علم الاجتماع الريفي. ط 1، د.م.ن: دار المعرفة الجامعية، 2008، ص 61-64.

3- مهنا محمد نصر، أساليب وسائل تقوية الأجهزة المحلية. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص. ص 95-97.

المقالات:

1- ناجي عبد النور، "نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة"، مجلة أكاديميا، العدد 1 جانفي 2012، ص 29.

1 -Nail Marzoug. Kouadzia noureddine. Amara fatah. "Gouvernance urbaine et développement local en Algérie quels enjeux pour les métropoles régionales : cas annaba". Revue des sciences humaines. université de Mohamed khider Biskra ? n°24. 2012,p10.

المذكرات:

1 -جميل أحمد الجويد، "مسار تنمية الإدارة المحلية ومعوقاتها في الجمهورية اليمنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة. الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2004، ص 42.

2-محمد بن يحيى، واقع السكن في الجزائر واستراتيجية تمويله، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في، 2011/2012 العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، ص 11-12.

3- داود أحمد، السكن الشعبي بوادي برقش ولاية عين تموشنت - دراسة فنية معمارية. رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الفنون الشعبية، جامعة تلمسان، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية- قسم التاريخ وعلم الآثار، 2013/2012، شعبة الفنون الشعبية، ص 21.

4- هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، برنامج تجديد الريفي 2006-2013 رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2014/2013، ص 16.

القوانين:

1- قانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 يونيو 2011، الجريدة الرسمية، العدد 37. 3 يوليو 2011.

2- المرسوم التنفيذي رقم 10-235، المؤرخ في 10 أكتوبر 2010 المحدد لمستويات الإعانة المباشرة الممنوحة من طرف الدولة للحصول على ملكية سكن جماعي أو لبناء سكن ريفي ومستويات مداخل طالبها هذه السكنات، وكذا كفاءات منح هذه الإعانة، الجريدة الرسمية، العدد 34- 15 أكتوبر 2010.